توقيع اتفاق المبادئ بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة

رئيس الجمهورية: ليدخل الجميع الانتخابات بروح وطنية أخوية تعددية

□ صنعاء – سبأ :

■ وقّعت الاحزاب والتنظيمات السياسية أمس بالقصر الجمهوري بصنعاء وبرعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبحضور عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية على اتفاق المبادىء حول ضمان اجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة وآمنة في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك وفي بداية اللقاء تحدث الرئيس قائلاً:" اننا نرعى هذا اللقاء بين الاحزاب والقوى السياسية في الساحة الوطنية بعد حوار جاد دام شهوراً بين المؤتمر الشعبي العام والاخوة في احزاب اللقاء المشترك حول مشاركة الجميع في الانتخابات القادمة بروح اخوية ووطنية دون توتر من اجل إجراء هذا الاستحقاق الانتخابي للمجالس المحلية والانتخابات الرئاسية المقبلة وذلك ما تضمنه هذا الاتفاق بين الاخوة في المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك.

وقال الرئيس :" نحن حرصنا ان تحضر احزاب المجلس الوطني للمعارضة وغيرها من أحزاب المعارضة هذا اللقاء لمباركة هذه الوثيقة ليدخل الجميع سوياً الى الانتخابات بروح وطنية اخوية تعددية. وأضاف :" وإذا كان هناك رؤية للاخوة في المجلس الوطني تختلف عن الوثيقة المتفق عليها بين المشترك والمؤتمر فلا بأس ان يكون هناك حوار مع قيادة المؤتمر الشعبي العام .. كما تم بين المشترك وبين المؤتمر، وان بارك الاخوة في أحزاب المجلس الوطني للمعارضة هذا الاتفاق فذلك يغني عن أي لقاءات اخرى.

واختتم الرئيس كلمته قائلاً :" على بركة الله نوقع هذا الاتفاق الذي سيقرؤه الدكتور رشاد الرصاص وزير شؤون مجلسي النواب والشورى –رئيس لجنة الاحزاب.

بعد ذلك تم التوقيع على الاتفاق من قبل المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك واحزاب المجلس الوطني للمعارضة وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي والتجمع الوحدوي اليمني

نص اتفـاق المبادئ

اتفاق مبادئ حول ضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة شفافة وآمنة في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك:

واليمن مقبلة في هذه المرحلة المهمة على أهم حدث ديمقراطي في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات الرئاسية والمحلية .. فإنه وانطلاقاً من استشعار الاحزاب والتنظيمات السياسية- الموقعة على هذا الاتفاق - بالمسئولية الوطنية الملقاة على عاتقها بممارسة حقها الدستوري القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، واستجابة لدعوة الحوار الجادة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية على عبدالله صالح، وتعزيزاً للعملية الديمقراطية وحرصاً من الاحزاب والتنظيمات السياسية على المشاركة الجادة والفاعلة في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة لتعكس واقع التعددية السياسية والحزبية وتحقق مبدا التداول السلمي للسلطة في اجواء ديمقراطية مسئولة مع الادراك الكامل بان الانتخابات التنافسية لا تعني الخصومة بقدر ما تعني الاستعداد والتفاني لخدمة الشعب بأفضل صورة ممكنة وتعميق مبادئ الشراكة والديمقراطية والتاكيد بان الحوار اداة التطور والتحول بكل مناحي الحياة. ولذلك فقد اتفقت الاحزاب والتنظيمات السياسية على مايلي :-

أولاً : اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء:

تم الاتفاق على اضافة عضوين من اللقاء المشترك الى القوام الحالي للجنة العليا على ان تتقدم الكتل البرلمانية للاحزاب والتنظيمات الممثلة في مجلس النواب بمقترح تعديل لنص المادة (١٩) فقرة (أ) فقط من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات والاستفتاء بحيث يكون مقترح التعديل في توسيع تشكيل اللجنة العليا من سبعة الى تسعة اعضاء من قائمة الخمسة عشر الذين سبق أن رشحهم مجلس النواب.

ثانياً -: تشكيل لجان الاقتراع والفرز:

تم الاتفاق على تشكيل لجان الاقتراع والفرز الاشرافية والاصلية والفرعية وفقاً للقانون في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة وعلى قاعدة ٥٤٪ للمؤتمر الشعبي العام و٤٦٪ لأحزاب اللقاء المشترك.

ثالثاً : السجل الانتخابي :

تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل قانوني مهني من المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك تعتمده اللجنة العليا يتولى فحص السجل الانتخابي ويتخذ الاجراءات القانونية بإحالة أية مخالفات قانونية في السجل الى القضاء بهدف إزالتها من السجل، وعلى اللجنة العليا تمكين هذا الفريق من اداء مهمته في اقرب وقت ممكن.

رابعاً :حياد الاعلام الرسمي:

١- إعطاء جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية ومرشحي الرئاسة مساحة متساوية وكافية في وسائل الاعلام الرسمية لعرض برامجهم والتعبير عن رؤاهم ولا يحد من هذا الحق اي قيد ويُستثنى من ذلك ما يمس حياة الاشخاص الخاصة واعراضهم.

واي إخلال بحيادية الاعلام الرسمي من قبل أي موظف عام يستوجب العزل وتقوم اللجنة العليا للانتخابات من تلقاء نفسها بمراقبة حيادية وسائل الاعلام الرسمية وتتلقى الشكاوى من الاحزاب والتنظيمات السياسية أو المرشحين والبت فيها واحالة من تثبت مخالفته للمساءلة الادارية أو القضائية وفق آلية تحددها اللجنة العليا واضحة وشفافة.

٢- تضع اللجنة العليا خطة اعلامية تضمن حيادية وسائل الاعلام الرسمية وفقاً للقانون.

خامساً:حياد الوظيفة العامة:

لا يجوز تسخير الوظيفة العامة لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين وإلزام كل من مديري المديريات ومحافظي المحافظات والقادة العسكريين والأمنيين بالتزام الحياد التام تجاه عملية التنافس الانتخابي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية أو المرشحين وعدم القيام بأي أعمال دعائية لصالح أو ضد أي حزب أو مرشح أثناء العملية الانتخابية.

ويحظر على كل مسئول أو موظف عام التبرع أو الوعد بأي مشروع من المال العام خلال الحملة الانتخابية، وتقوم اللجنة العليا للانتخابات من تلقاء نفسها بمراقبة حيادية الوظيفة العامة وتتلقى الشكاوى من الاحزاب والتنظيمات السياسية والمرشحين والبت فيها ومن ثبتت مخالفته يوقف عن عمله ويحال للمساءلة الادارية أو القضائية وفق الية تحددها اللجنة العليا واضحة وشفافة.

سادساً:حياد المال العام:

يحظر أن يسخر المال العام لمصلحة حزب او تنظيم سياسي معين أو أي مرشح في الانتخابات الرئاسية او المحلية، وما يخصص منه وفقاً للقانون لمرشحي الانتخابات الرئاسية يجب ان يصرف بالتساوي بين جميع المرشحين تحت رقابة مجلس النواب وفيما عدا ذلك يحظر الانفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام او من ميزانية الوزارات والمؤسسات والشركات والهيئات العامة، كما يحظر استخدام المؤسسات والمرافق العامة والمساجد ودور العبادة للدعاية الانتخابية مع أو ضد أي حزب أو مرشح أثناء الحملة الانتخابية، وتتولى اللجنة العليا للانتخابات الاشراف والرقابة على ذلك، ومن ثبت إخلاله خلال فترة الحملة الانتخابية بوقف عن عمله ويتم احالته للمساءلة الادارية أو القضائية وفق آلية واضحة وشفافة تحددها اللجنة العليا, وعلى ان تخضع التبرعات المحلية للشفافية وفقاً للقانون ويحظر أي دعم خارجي.

سابعا:حياد القوات المسلحة والأمن:

يقوم القائد الأعلى للقوات المسلحة بإصدار أمر للقوات المسلحة والأمن يؤكد حق افراد القوات المسلحة والأمن بممارسة حقهم السياسي بالترشيح والتصويت ويحظر على القادة العسكريين والأمنيين إجبار أو إكراه الأفراد على التصويت لصالح أي حزب أو مرشح، وتحرم الدعاية الانتخابية داخل الوحدات والمواقع العسكرية والأمنية ، وينشر هذا الأمر في وسائل الإعلام الرسمية والعسكرية

ثامناً :اللجان الأمنية :

تنحصر مهام اللجان الأمنية التابعة للجنة العليا للانتخابات واللجان الأمنية التابعة لها في حماية أمن مراكز الاقتراع ويحظر عليها التدخل بالعملية الانتخابية بأية صورة كانت وتخضع باستمرار لتوجيهات وإشراف اللجنة العليا للانتخابات واوامرها وتعليماتها، على أن يتولى رئاستها أحد أعضاء اللجنة العليا .

تاسعا :لجان الرقابة الحزبية

تشكل لجان رقابة انتخابية حزبية من جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية على أن يمثل كل تكتل سياسي بمراقب واحد في كل مركز انتخابي دون أن يكون له حق التدخل بالعملية الانتخابية, ويعتبر تمويل هذا الإجراء ضمن تمويل الدولة للعملية الانتخابية .

عاشرا : الشفافية

١- قيام اللجنة العليا للانتخابات بإطلاع الأحزاب والتنظيمات السياسية والرأي العام على كافة الخطوات التي تتخذها في مجال عملها .

٢- تزويد الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بناءً على طلبها ، بنسخ إلكترونية من سجلات القيد المحفوظة لدى اللجنة العليا .

الحادي عشر : دور المرأة في العملية الديمقراطية

إن دور المرأة في العملية الديمقراطية ينبغي أن يكون مجسداً للروح الحضارية اليمنية الرائدة ومجدداً لذلك التوازن الإنساني والحيوي في العلاقات المتبادلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، ولذلك فإنه يجب دعم المرأة اليمنية وحقها في ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية دون انتقاص في أي شكل من الأشكال المادية والمعنوية, باعتبار النساء شقائق الرجال، وأن على جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تجعل من مشاركة المرأة في الحياة السياسية هدفاً وطنياً وانسانياً وحضارياً.

الثاني عشر: ما اتفق على معالجته بعد الانتخابات الرئاسية وإلحاقه تم الاتفاق على إجراء إصلاحات وتعديلات قانونية حول الآتي :

١- إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بحيث تتكون بكامل اعضائها من قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والحيادية، ويتفق على طريقة ترشيحهم واختيارهم، ولا تقل درجاتهم عن قاضي محكمة استئناف.

٢- إعادة بناء الجهاز الإداري والفني للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وفق معايير وشروط الخدمة المدنية, بما في ذلك فروع اللجنة في المحافظات (إعلان وتنافس بين من تتوافر فيهم الشروط).

٣- ضمانات قضائية انتخابية.

٤- استكمال عملية إيجاد سجل مدني في جميع الوحدات الإدارية يكون مرجعاً لجداول الناخبين.

يبدأ تنفيذ إجراءات هذا الاتفاق فور التوقيع عليه.

وقّع بصنعاء، يوم الأحد ٢٢جمادى الاولى ١٤٢٧هـ الموافق ١٨يونيو٢٠٠٦م.

الحوار اول الطريق

الحـوار.. منهجيـة الرئيس علي عبدالله صالح في حل الخلافات

د. احمد محمد الأصبحي ★

■ في البدء كان الحوار.. وكان أول الخطو على طريق الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، وبناء الدولة الحديثة.

وكان الحوار فيما بعد عنوان الانتصار لقيام دولة الوحدة وتعزيز مسيرة الديمقراطية ونهجها التعددي ذاك ماميز شخصية الاخ الرئيس علي عبدالله صالح، فهو حامل رسالة وصاحب مشروع، ورجل قضية وواحد من اولئك القلائل العظماء الذين جاد بهم تاريخ اليمن المعاصر ومثله مثل كل قائد عظيم، وسياسي حكيم، وصاحب مشروع محكم..يتمتع بشخصية كارزمية، لها مفتاح يسهل به سبر غورها واكتشاف قدراتها، وتفسير آثارها ومآثرها، واستكناه ما تفكر به لمستقبل افضل.. واحسب ان مفتاح شخصية الاخ الرئيس هو الحوار.

وقد افصح عن امتلاكه هذا المفتاح منذ وقت مبكر لحظة انفتاحه على مختلف القوى السياسية والفكرية، يمد اليها جسوراً من الحوار، حتى لقد ظنه كل فريق منتمياً الى صفه.. على انه كان اكبر من ان يتحيز الى فريق دون آخر، لعلمه ان كل فريق يدرك جانباً من الحقيقة.. وطالما تاقت نفسه ليرى الجميع على صعيد واحد يتجاوزون ليصلون الى القواسم المشتركة.. فقد كان في طبيعة تكوينه شعبي العشرة، يفشي المجالس ويرتاد المنتديات، ويقترب من مختلف شرائح المجتمع واتجاهاتها.. ويتعرف على طرائق تفكيرها واهتماماتها.

وحين استقر عمله قائداً لمحافظة تعز العاصمة الثقافية جعل من مقره ملتقى للنخب الفكرية والادبية والسياسية، يتحاورون ويتناظرون ويتدبرون امر الوطن ومستقبله، كل من وجهة نظره ويثرون بارائهم من بحسن التقاط زيد الكلام، فالمجالس مدارس.. ولقد ادرك الرئيس ببصيرته قبل ان يصبح رئيساً ان خير ماينقذ الوطن من مازقه السياسية وازماته الاقتصادية وتوتراته النفسية والاجتماعية هو الحوار بين مختلف القوى والتيارات السياسية والتقائها على أمر جامع يؤلف بين القلوب ويوحد الكلمة ويلم الشمل.

وقد ظلت مدركاته الحوارية حبيسة صدره تنتظر اللحظة التاريخية لتكون مفتاح حكمته الى قلوب ابناء شعبه وقواهم السياسية والفكرية.. ففي اللحظات العصيبة اثر اغتيال الرئيس احمد الغشمي – رحمه الله- قدم الاخ الرئيس علي عبدالله صالح من موقعه قائداً للواء تعز، ليشغل عضوية مجلس رئاسة الجمهورية المؤقت، ونائب القائد العام، ورئيس هيئة الاركان العامة.. في هذه المرحلة الدقيقة وفي ساعة العسرة كان جل تفكيره منصباً على تهيئة الاسباب لفتح حوار وطني، يفضي الى اقرار ميثاق تلتقي فيه جماهير الشعب وقواه السياسية والاجتماعية..

وما كان لعظيم قومه في مثل تلك الظروف الحرجة والمنعطفات الحاسمة إلاّ أن يكون له مثل هذا التفكير الحكيم، والرأي السديد.

وأسجل هنا باعتزاز عظيم من واقع زيارتي له في مكتبه في القيادة العامة للقوات المسلحة، قبل ان يصبح رئيساً تؤهله الشديد الى رؤية ذلك اليوم الذي يتحقق فيه هذا المطمح الديمقراطي.. وقد كان يحدثني بحماس قوي واصرار عاهد الله عليه، ويده على المصحف الشريف على ان يعمل على تمكين الشعب من الالتقاء على ميثاق وطني، باعتباره بوابة الانطلاق الى بناء يمن الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، وتفعيل اهداف الثورة المجيدة.

وساعتها ايقنت ان المحنة التي تعرضت لها البلاد ان هي إلاّ شدة عابرة، وان الوطن الى خير، وان مع العسر يسراً.. فلا شيء يقف في وجه الحكمة والحزم وبُعد الرؤية، والروية، وسداد الراي، وان كان اعتقاد الكثيرين في حينه ان مجرد التفكير بميثاق وطني في مثل ذلك الظرف الحرج ان هو إلاّ ضرب من الخيال، خاصة من خبروا التجارب السياسية السابقة، وما اعترضها من العوائق، لكن الذين خبروا الرئيس وعرفوه عن قرب سواء أكانوا من النخبة العسكرية او المدنية، تاكد لهم انه كان يعني ما يقول.. وصدق فيما وعد، وانجز ما وعد، ذلك ان الحوار مفتاح شخصيته ومفتاح عهد زاهر وانجازات تاريخية.

والذين يلتقونه ويقابلونه من المواطنين ومن النخب الفكرية والسياسية ومن ضيوف اليمن من الاشقاء والاصدقاء وهم كثرة كاثرة، يجدونه مدرسة متميزة بمنهج حواري رسالي هادئ وهادف.. مفرداته البحث عن الحقيقة والوصول اليها.. ونذ احتكارها واحترام الراي والرأي الآخر.. ونبذ التعصب المقيت.. وهو على الدوام ينحو بالحوار منحى اطلاق طاقات الخير الكامنة في النفوس جوهراً مشتركاً لايمكن اكتشافه وتحريره إلاّ باضفاء المصداقية على جدية الحوار وبث روح الطمانينة والتفاهم والتعاون.. فالحوار في مفهوم الاخ الرئيس خلق كريم اساسه التسامح والاحترام وحسن الاصغاء، والمجادلة بالتي هي احسن فلا احكام مسبقة ولا تاثر بانطباعات خاطئة، ولا غش ولا خداع، ولا توتر وانفعال.. وهو بمفهوم الحوار هذا استطاع ان يشد اطراف الحوار الاخرى الى التفاعل بجدية مثمرة مع مواضيع الحوار، والتوصل الى كلمة سواء، في تشكيل رؤية سليمة مشتركة او في بناء رأي سديد، او اتخاذ قرار حكيم.

فالحوار لدى الاخ الرئيس ليس حواراً من اجل الحوار، ولا هو استهلاك للوقت ولا طرشان كما ان مساحة الحوارلا تضيق لتنحصر على حل قضية خلاف فحسب، ومع جماعة دون اخرى، بل يتسع نطاق الحوار لما هو ابعد من هذه الجزئية، وهو من الشمول ما ادخل الشعب بجميع فئاته وتياراته الفكرية والسياسية في حوار شامل، موضوعه يهم الوطن والشعب، وهو البحث في اسب الصيغ لنظرية عمل وطني لازالة حالة الاحتقان السياسي، والذي عاناه شعبنا، وعبر عن ازمته الخانقة مقتل ثلاثة زعماء في أقل من عام، جراء حالة التشطير التي لاينهي تفاقماتها الخطرة إلاّ تلمس الطريق العملي لاعادة تحقيق الوحدة.

فقد استمر الحوار فترة قاربت السنوات الاربع ترسخ فيها

- وعي الحقوق السياسية على حد سواء.
- مبدأ احترام الراي والرأي الآخر.
- الايمان بشرعية الاختلاف وادب الاختلاف.
= البحث عن الجوامع المشتركة، واحترام الفروق.
- القبول بالحد الادنى من الصيغ التي يلتقي عليها الجميع في اقرار نظرية العمل الوطني.
- الاتفاق على الثوابت الوطنية التي لايختلف عليها اثنان.
- نبذ التعصب والتطرف.
- السعي نحو الاعتدال والوسطية.

وبهذا المفهوم الشامل للحوار وبما رسخه من اخلاق ديمقراطية امكن لاخ الرئيس ان يصل بالشعب ومختلف فئاته والوان طيفه السياسي الى :

- اقرار الميثاق الوطني «نظرية العمل الوطني»
- قيام واستمرارية المؤتمر الشعبي العام.
- تسريع الخطى نحو اعادة تحقيق الوحدة من خلال تكثيف الحوار على المستوى القيادي والتنفيذي، ومن خلال تنشيط لجان الوحدة،وتشكيل لجنة التنظيم السياسي آخر اللجان التي لم تشكل إلاّ بعد قيام المؤتمر الشعبي العام.
- اعلان قيام دولة الوحدة.
- الاخذ بنهج الديمقراطية التعددية.

- اصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالحقوق الديمقراطية والحريات العامة والآليات والكيفيات المعبرة عن ممارسة هذه الحقوق، والمنبثقة من دستور الجمهورية والتي انضجها الحوار في المؤسسات السياسية والتشريعية وبصفة خاصة قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، وقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون السلطة المحلية وقانون الصحافة والمطبوعات.

لقد مضى الاخ الرئيس في رعاية المسيرة الديمقراطية في ظل دولة الوحدة، واخذ على نفسه عهداً في ان يعيش هموم الشعب واهتماماته، وان يجند مختلف الطاقات والقدرات في بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها.. واتخذ من الحوار واللقاءات الميدانية المستمرة سبيلاً الى اكساب القرار قوة المشاركة الشعبية والسياسية والحزبية.. فما من جماعة او فئة، وما من حزب او تنظيم سياس صغر أم كبر.. قرب ام بعد، وما من جمعية ولا منظمة إلاّ والتقاهم واصغى الى همومهم واطلع على ارائهم ومطالبهم.. بل طالما ظل يسارع الى العودة للجميع.. والى المؤسسات التشريعية والى مختلف الوان الطيف السياسي كلما حزب امر، او عنت قضية ذات اهمية او استدعت ضرورة تهم الوطن والشعب.

لقد استطاع الاخ الرئيس بالحوار تعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ آلياتها الحديثة، وجعلها سلوكاً عاماً يجسد نصوص الدستور والقوانين

وبالحوار أمكن للاخ الرئيس ادارة الأزمات بحكمة وتبصر.. وقد ظهر ذلك في مواجهة ازمة محاولة الانفصال وتعزيز الجبهة الداخلية وتجاوز تبعات الحرب واصدار قرار العفو العام.ولقد آزاح بالحوار حالة العزلة التي نات باليمن عن المحيطين العربي والدولي، واستحوذ بالحوار على احترام الاشقاء والاصدقاء، وتمكن بالحوار من حل معضلات العلاقات الحدودية مع دول الجوار الشقيقة، وجعل من سياسة بلادنا الخارجية مثالاً للعلاقات المتوازنة القائمة على الاحترام المتبادل وخدمة المصالح المشتركة.

فقد واجه ازمة حنيش بحوار الوثائق والحقوق التاريخية والجغرافية والقانونية والسياسية من خلال اللجوء الى التحكيم الدولي.

وامكن بالحوار انهاء اشكالية الحدود التي طالما ظلت عالقة بين بلادنا وكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقتين.. وذلك على قاعدة لاضرر ولا ضرار وبروح الاخوة وحوار التفاهم والمصالح المشتركة.. واضحى اسلوب الحوار الدبلوماسي الذي انتهجه الاخ الرئيس نموذجاً يقتدى به في حل المنازعات والخلافات الاقليمية، مثلما اتخذته بلادنا نموذجاً للحوار السلمي الديمقراطي في اعادة تحقيق الوحدة، للبلدان التي مازالت مشطرة. ومثلما غدت بلادنا مركز اشعاع ديمقراطي في المنطقة.

فبالحوار اضحت بلادنا مثابة وآمناً لحوار الفصائل المتصارعة في الصومال.. وللتقريب بين وجهات نظر الفصائل الفلسطينية منذ مطلع الثمانينيات..

وبالحوار الذي انتهجه الاخ الرئيس انعقدت ندوات اقليمية ودولية على أرض اليمن ومنها : ندوة البلدان ذات الديمقراطيات الناشئة، وحوار الثقافات والحضارات ، وندوة حوار حول الديمقراطية وحقوق الانسان ومحكمة الجنايات الدولية وتحت شعار : صنعاء عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠٠٤م عقدت حوارات متعددة محلية وعربية.

كما عقدت ندوة حوارية في بيروت حول اصلاح جامعة الدول العربية تبناها المؤتمر الشعبي العام ومركز دراسات الوحدة العربية.

ان الحديث عن المنهجية الحوارية للاخ الرئيس علي عبدالله صالح يطول ولايتسع له الزمن المحدود في مثل هذه الندوة ويمكن اختتام هذا المحور بالقول بصفة اجمالية ان الاخ الرئيس تمكن ان يرسم بالحوار الصورة المشرقة والمشرفة لليمن بكلية اجزائها المؤطرة بالوحدة وبمعالمها الديمقراطية البارزة. وبجماليات التنمية الشاملة ومهابة الكيان والمكانة والتاريخ.

* عضو مجلس الشورى